أثر جودتي المراجعة الحقيقية والمدركة علي تكلفه التمويل بالملكية
دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية

د.بوسي حمدي حسن موسى[١]

خلاصه البحث:

يستهدف البحث دراسة واختبار أثر كل من الجودة الحقيقية لعمليه المراجعة ، مقاسة بسلامة رأى المراجع بشان الاستمرارية ، والجودة المدركة لعملية المراجعة ، مقاسة باستخدام حجم مكتب المراجعة ، على تكلفه التمويل بالملكية ، وما إذا كان هناك فرق معنوي بين كلا التأثيرين ، وأسباب هذا الفرق في حاله وجوده ، مع التطبيق علي عينه من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية . ولتحقيق هدف البحث تم تحليل الإصدارات والدراسات السابقة لاشتقاق فروض البحث ، ثم تم إجراء دراسة تطبيقيه علي عينه من الشركات غير المالية المقيدة في البورصة المصرية في الفترة من ٢٠١٣-٢٠١٦ ، وتوصلت الدراسة إلي وجود تأثير سلبي معنوي لكل من الجودة الحقيقية لعمليه المراجعة والجودة المدركة لعمليه المراجعة على تكلفه حقوق الملكية ، كما توصلت الدراسة أيضا إلى وجود اختلاف جوهري بين تأثير الجودة الحقيقية و تأثير الجودة المدركة لعمليه المراجعة على تكلفه حقوق الملكية ، ويرجع ذلك إلى أن حجم مكتب المراجعة يعتبر مؤشراً قوياً لأصحاب حقوق الملكية على ارتفاع مستوي جوده ودقه تقارير المراجعة وانخفاض معدلات حدوث أخطاء تقرير المراجعة ، مما يدفعهم ذلك إلى تخفيض معدل العائد الذي يجب على الشركة أن تقوم بدفعه لتعويضهم عن تحملهم للمخاطر المرتبطة بالاستثمار .

الكلمات المفتاحية :الجودة الحقيقية لعمليه المراجعة –الجودة المدركة لعمليه المراجعة – تكلفه حقوق الملكية

[١] مدرس المحاسبة والمراجعة _كليه التجارة _جامعه دمنهور E_mail:poussy _moussa@yahoo.com

Abstract:

This research aims at determining the effect of both the actual quality of the audit process, measured by the validity of the auditor's opinion on continuity, and the perceived quality of the audit process, measured by the size of the audit firm, on equity cost . in addition the research also aims at determining the difference between the impact of the Real quality of the audit process and the impact of the perceived quality of the audit process on equity cost, And the reasons for this difference if it exists ,with the application on a sample of the Egyptian stock exchange listed companies ,to achieve the aim of research an empirical study was conducted on some of the companies listed on the Egyptian exchange . the study found that both real and perceived quality of the audit process will negatively affect equity cost , the study also found that there is a significant difference between the effect of the real quality and the effect of perceived quality of the audit on equity cost .this difference can be attributed to the size of the Audit firm which represent an important indicator for owners of equity about the high quality and accuracy of audit reports . And This will encourage owners to reduce the rate of return that the company must pay to compensate them for the risks associated with their investment.

Key words: real quality of the audit _perceived quality of the audit _ equity cost

١ –مقدمه:

شهد العالم في الفترة الأخيرة أزمة ماليه عالميه غير مسبوقة في الآثار والنتائج ، لفتت أنظار الجميع ، وتعتبر تلك الأزمة من أسوا الأزمات التي مر بها الاقتصاد العالمي منذ الثلاثينات من القرن الماضي بل وتعتبر الأخطر في تاريخ الأزمات المالية نتيجة إفلاس وانهيار أكبر الشركات العالمية مثل شركة انرون . وقد ارجع البعض هذه الأزمة إلي قصور في مهنه المحاسبة والمراجعة ، وبصفه خاصة فيما يرتبط بمعايير المحاسبة والمراجعة التي تحكم أداء المحاسبين ومراجعي الحسابات . وقد كان لذلك أكبر الأثر على أعادة مراجعة دور الجهات ذات العلاقة ومسئولياتهم بهذا الشأن ، وعلى الخصوص دور مراجعي الحسابات في توفير الإنذار المبكر عن حدوث تعثر لتلك الوحدات الاقتصادية وفشلها ، وضرورة الإفصاح المناسب عن أية أمور قد تثير الشكوك حول مدى قدرة تلك الوحدات على الاستمرار بالنشاط في المستقبل القريب .

وترتب على ما سبق إنه زادت أهميه مسئوليه المراجع الخارجي عن تقييم قدره الشركة علي الاستمرار بعد الأزمة المالية نظرا لقيام المراجعين بإصدار تقرير نظيف لكثير من الشركات التي أفلست بعد فتره قصيرة من صدور التقرير، مما يشير إلى عدم بذل المراجع العناية المهنية الواجبة لإبداء رأي سليم حول قدره الشركة علي الاستمرار(Mo, et al,2015) .

ويعد افتراض الاستمرارية احد الافتراضات الأساسية لإعداد التقارير المالية . ويشير هذا المفهوم إلي استمرار المنشاة في مزاوله نشاطها في المستقبل القريب[٢] ، وأن المنشاة ليست مضطرة ولا يوجد لديها نية لتصفيه أو تقليص حجم أعمالها ، ولذلك تسجل الأصول والالتزامات على أساس أن المنشاة سوف يكون لديها القدرة على تحقيق أصولها وتسويه التزاماتها من خلال ممارستها لأنشطتها العادية (Khaddafi,2015) . ويعد افتراض الاستمرارية بمثابة حجر الزاوية لإعداد ميزانيه الشركة سواء من حيث تصنيف الأصول والمطلوبات وإجراء التسويات الجرديه التي تمت في نهاية الفترة المحاسبية (علي ،٢٠٠٩).

وترتبط مسئوليه مراجع الحسابات عن الحكم على سلامة تقويم الإدارة لقدره الشركة على الاستمرار بالمعيار رقم (٥٧٠) من معايير المراجعة المصرية وهو معيار الاستمرارية ، والذي يتوافق تماما مع معيار المراجعة الدولي رقم (٥٧٠) غير المعدل ، حيث يهدف هذا المعيار إلي توفير إرشادات حول مسئوليه المراجع الخارجي عند مراجعه القوائم المالية المتعلقة بدقة تطبيق

[٢] - يستخدم الباحث لفظي منشأة وشركة كمترادفين ليعني بهما الشركات المساهمة .

افتراض الاستمرارية كأساس لإعداد القوائم المالية ، وحدد مجموعه من المؤشرات التي تساعد المراجع الخارجي في اكتشاف حالات الشك باستمرارية العميل ، صنفت إلى مؤشرات عالية ،ومؤشرات تشغيلية ومؤشرات آخرى ، ووجود واحد أو أكثر من هذه المؤشرات لا يعني دائما أن افتراض الاستمرارية محل تساؤل . كما حدد المعيار مجموعة من الإجراءات يجب على المراجع الخارجي القيام بها عندما تثار الشكوك حول استمرارية العملاء ، وكذلك بدائل تقريره في ضوء النتائج التي توصل إليها ، كما أن المراجع الخارجي لا يعد ضمانا لاستمرارية العملاء للأبد ، بل يساعد علي ترسيخ مصداقية القوائم المالية (ISA.570,2003) .

لقد تطورت معايير المراجعة التي تحكم سلوك المراجع الخارجي في إصداره لحكم مهني بشان مدي سلامه تطبيق الإدارة لافتراض الاستمرارية ، سواء المعايير الدولية أو الأمريكية . وبشان المعايير الدولية فقد اصدر مجلس معايير المراجعة والتوكيد الدولي IAASB في يناير ٢٠١٥ معيار المراجعة الدولي المعدل (ISA. 570) ليكون ساريا على القوائم المالية التي يتم مراجعتها بداية من ديسمبر ٢٠١٦ . وفيما يتعلق بالإصدارات الأمريكية ، فقد اصدر المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونين(AICPA) معيار المراجعة(SAS. 59) عام ١٩٨٨بعنوان الاعتبارات التي يجب أن يراعيها المراجع الخارجي بشان الاستمرارية . وقد صدر ما يقرب من ستة إصدارات بهذا الشأن (SAS.59,64,77,96,113,114) لإضافة بعض التعديلات على هذا المعيار .

ومن الجدير بالذكر أن معيار المراجعة المصري رقم (٥٧٠) لعام ٢٠٠٨ ما هو إلا ترجمه حرفية للمعيار الدولي غير المعدل الخاص بالاستمرارية ، ولكن دون محاوله توفيق ما جاء بهذه المعايير من إرشادات وقواعد مع ظروف بيئة الممارسة المهنية في مصر ، بالإضافة إلى إنها لم تتابع التعديلات الأخيرة التي أجريت علي معايير المراجعة الدولية . الأمر الذي أدي إلي زيادة الفجوة بين معايير المراجعة الدولية والمصرية .

ونظرا لأهمية رأي المراجع الخارجي بشان الاستمرارية بالنسبة لأصحاب حقوق الملكية ، من خلال تقديمه لمعلومات خاصة عن خطر التمويل بالملكية و السلامة المالية للشركات المستثمر فيها، فقد استهدفت مجموعه من الدراسات السابقة(Chen,et al.,2011;Li,et al.,2009 Dakhlaoui,et al.,2017;Amin,et al.,2014) قياس أثر الجودة الحقيقية لعمليه المراجعة، متمثله في سلامه رأي المراجع بشان الاستمرارية ، على تكلفه حقوق الملكية أو معدل العائد المتوقع أن يحصل عليه المستثمر مقابل استثمار أمواله في الشركة . وقد توصلت هذه الدراسات إلى أن ارتفاع مستوى جودة ودقه آراء المراجعين ، فيما يتعلق بالاستمرارية ، سوف

يؤدي إلي إدراك أصحاب حقوق الملكية بانخفاض مستوى مخاطر المراجعة في هذه الحالة ، مما يشجعهم ذلك على تخفيض معامل خصم التدفقات النقدية المستقبلية ومن ثم انخفاض تكلفه حقوق الملكية .

ونظرا لندره الأبحاث المصرية في مجال الجودة الحقيقية لعمليه المراجعة ، مقاسة بسلامه رأي المراجع بشان الاستمرارية ، وأثرها علي تكلفه حقوق الملكية ، فإن هذا البحث يستهدف اختبار والتحقق من اثر الجودة الحقيقية لعملية المراجعة على تكلفه التمويل بالملكية ، في سياق بيئة الممارسة المهنية المصرية.

كما قامت مجموعه أخري من الدراسات بتحديد اثر الجودة المدركة لعمليه المراجعة ، مقاسة بحجم مكتب المراجعة ، على تكلفه حقوق الملكية ، وتوصلت هذه الدراسات إلي نتائج مختلطة . فقد أشارت نتائج العديد من الدراسات(Fernando,et al.,2010; Hajiha and Bryan and Reynolds ;Borja,2015;Choi and Lee,2014; Sobhani,2012; 2016,) إلى وجود علاقة عكسية جوهريه بين حجم مكتب المراجعة وتكلفه حقوق الملكية ، حيث اتضح أن الشركات التي تستخدم مكاتب المراجعة كبيره الحجم لتقديم خدمة المراجعة ينخفض لديها تكلفه حقوق الملكية بشكل أكبر من الشركات الأخرى التي تستخدم مكاتب مراجعه صغيره الحجم ، إلا أن دراسات أخرى مثل (Foroghi and shahshahani,2012) وجدت دليلا ضعيفا ، أو لم تجد دليلا معنويا على ارتفاع جوده تقارير المراجعة في حاله استخدام مكاتب المراجعة كبيره الحجم لتقديم خدمة المراجعة ، الأمر الذي دعى الباحث لاختبار و التحقق من أثر حجم مكتب المراجعة على جوده آراء المراجعين ومن ثم تكلفة حقوق الملكية ، في سياق بيئة الممارسة المهنية المصرية ، وفي ظل التطبيق الحالي لمعيار المراجعة المصري في هذا الشأن.

٢-مشكله البحث:

نتيجة للظروف الاقتصادية التي يمر بها العالم منذ فتره وما يعانيه من أزمات ماليه أثرت بالسلب على معظم دول العالم ، فقد بدا الكثيرون يتحدثون أين كان مراجعو الحسابات وهل قاموا بمسئولياتهم أم أنهم قصروا في أدائها ، وإذا كان هناك تقصير من جانب مراجعي الحسابات فهل يرجع هذا التقصير إلى المعايير التي تحكم أدائهم أم الجهات المهنية المسئولة عن تنظيم المهنة أم إلى مراجعي الحسابات أنفسهم ، خاصة وأن بعض الانهيارات التي حدثت مؤخرا في كبرى

دول العالم ، التي تدعي قوة المهنة فيها ، كان ورائها واحد من اكبر مكاتب المراجعة على مستوى العالم .

ونظرا لحاجة أصحاب المصلحة لجودة منتج المراجعة ، والذي يتمثل في جودة ودقة آراء المراجعين ، خاصة فيما يتعلق بالاستمرارية ، فإن المشكلة الرئيسية لهذا البحث سوف تتمثل في اختبار أثر جودة ودقة آراء المراجعين بشان الاستمرارية على قرارات أصحاب حقوق الملكية بشان تحديد معدل العائد المتوقع الحصول علية مقابل استثمار أموالهم في الشركة . ويمكن صياغة مشكلة البحث في مجموعة من الأسئلة ؛ ما هو الوضع الحالي في مصر بشان مسئولية المراجع الخارجي عن افتراض الاستمرارية ؟ ، ما هو التوصيف المهني للجودة الحقيقية لعملية المراجعة ؟ وما أهم مقاييسها ؟ ، ما هو تأثير الجودة الحقيقية لعملية المراجعة على تكلفة حقوق الملكية ؟ ، ما هو تأثير الجودة المدركة لعملية المراجعة ، مقاسة بحجم مكتب المراجعة ، على تكلفة حقوق الملكية ؟وأخيراً ، هل يوجد اختلاف جوهري بين تأثير الجودة الحقيقية لعملية المراجعة وتأثير الجودة المدركة لعملية المراجعة على تكلفة حقوق الملكية في الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية ؟ وما أسباب ذلك الاختلاف في حالة وجودة ؟

٣- هدف البحث :

يستهدف البحث دراسة وتحليل واختبار أثر كل من الجودة الحقيقية لعملية المراجعة ، مقاسة بسلامة رأى المراجع بشان الاستمرارية ، والجودة المدركة لعملية المراجعة ، مقاسة بحجم مكتب المراجعة ، على تكلفة التمويل بالملكية ، وتحديد مدى وجود فرق معنوي بين كلا التأثيرين وأسباب هذا الفرق في حالة وجوده ، وذلك في ضوء الإصدارات والدراسات السابقة من جهة ، وفي ضوء واقع بيئة الممارسة المهنية في مصر من جهة أخرى ، وذلك من خلال دراسة نظرية وتطبيقية ، على عينة من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية في الفترة من ٢٠١٣-٢٠١٦ .

٤-أهميه ودوافع البحث :

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهميه الموضوع الذي تتناوله وهو اثر سلامه رأي المراجع الخارجي بشان الاستمرارية علي تكلفه حقوق الملكية ، أن ارتفاع مستوي جودة ودقة آراء المراجعين بشان الاستمرارية لها أهميه كبيره ، وخاصة إذا كان توقع المراجع لعدم قدرة الشركة علي الاستمرار قد تم في الوقت المناسب ، الأمر الذي يودي إلى اتخاذ قرارات صحيحة من قبل

جهات عديدة من أهمها المستثمرين والمنافسين والدائنين وإدارة الشركة. كما ترجع أهميه هذه الدراسة إلى أهميه افتراض الاستمرارية من منظور المحاسبة المالية .

كما يستمد هذا البحث أهميته من أن المراجع الخارجي يحتاج إلى الاطلاع على المؤشرات التي تثير الشك حول استمرارية العملاء ، والإجراءات التي يقوم بها من أجل تخفيف هذا الشك والتقرير عنه . كما يقدم هذا البحث أضافه لأنه يقيم بيئة المراجعة المصرية من حيث سلامه رأي المراجعين بشان استمرارية عملائهم من الشركات المصرية المسجلة في بورصة الأوراق المالية ، سواء كانت هذه الشركات مستقره أو متعثرة. وكذلك الاعتبارات التي يأخذها هؤلاء المراجعون في الاعتبار عند إبداء هذا الرأي ، والطرق والوسائل التي يمكن استخدامها لزيادة فاعليه وجودة آراء المراجعين بشان الاستمرارية .أضف إلى ذلك هذا البحث يدعم أو يؤكد ضرورة تحديث وتطوير معايير المراجعة المصرية كل فتره زمنيه معينه ، وذلك حتى تواكب التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي تحدث في البيئة المصرية ، والتطورات والتعديلات التي تطرأ على معايير المراجعة الدولية، مما يساهم ذلك في تقليل الفجوة الموجودة بين المعايير الدولية والمعايير المصرية .

وفيما يتعلق بدوافع البحث ، فرغم كثرتها، إلا أن أهمها ندره البحوث الأكاديمية المصرية التي تناولت أثر كل من الجودة الحقيقية والجودة المدركة لعملية المراجعة على تكلفه التمويل بالملكية، وذلك في ظل استخدام سلامة رأي المراجعين بشان الاستمرارية كمقياس للجودة الحقيقية ، وحجم مكتب المراجعة كمقياس للجودة المدركة . وبالتالي يساهم هذا البحث في إثراء الفكر المحاسبي في مجال جوده تقارير المراجعة ومدي أهميتها للوفاء بمتطلبات أصحاب المصالح في الشركات في مصر ، خاصة أصحاب حقوق الملكية .

٥-حدود البحث :

يركز هذا البحث على دراسة واختبار أثر كل من الجودة الحقيقية والجودة المدركة لعملية المراجعة على تكلفه التمويل بالملكية. ولذا يخرج عن نطاق البحث أثر كل من الجودة الحقيقية والجودة المدركة لعملية المراجعة على القرارات الاقتصادية الأخرى بخلاف قرار أصحاب حقوق الملكية بشان تحديد معدل العائد المتوقع الحصول عليه مقابل استثمار أموالهم في الشركة ، كذلك يركز هذا البحث علي دراسة و اختبار العلاقة بين حجم مكتب المراجعة ، كمحدد ، أو كعامل من العوامل التي تؤثر في مستوي جوده عمليه المراجعة المدركة من قبل أصحاب المصلحة في الشركة وتكلفه حقوق الملكية ، وسوف يقتصر هذا البحث على استخدام حجم

مكتب المراجعة كمقياس للجودة المدركة لعمليه المراجعة ، لذلك يخرج عن نطاق البحث دراسة العلاقة بين العوامل الأخرى التي تقيس مستوي الجودة المدركة لعمليه المراجعة (مثل التحفظ المحاسبي وإدارة الأرباح) وتكلفه التمويل بالملكية . وأخيراً ، فإن قابلية النتائج للتعميم مشروطة بضوابط اختيار عينة البحث .

٦-خطه البحث:

لتحقيق هدف هذا البحث والإجابة عن أسئلته ، سيتم اكتماله كالآتي :

٦/١-تحليل الوضع المهني في مصر بشان مسئولية مراجعي الحسابات بشان الاستمرارية .

٦/٢-تحليل أثر الجودة الحقيقية والجودة المدركة لعمليه المراجعة على تكلفه التمويل بالملكية ، واشتقاق فروض البحث.

٦/٣-منهجيه البحث.

٦/٤- نتائج اختبار فروض البحث .

٦/٥- نتائج البحث والإجابة على أسئلته والتوصيات ومجالات البحث المفترضة.

٦/١-تحليل الوضع المهني في مصر بشان مسئولية مراجع الحسابات عن الاستمرارية:

يهدف معيار المراجعة المصري رقم (٥٧٠) " الاستمرارية" إلى توفير إرشادات عن مسئوليه المراجع الخارجي عند مراجعه القوائم المالية وذلك فيما يتعلق بملاءمة افتراض الاستمرارية المستخدم في إعداد القوائم المالية مجال المراجعة ، بما في ذلك دراسة تقييمات الإدارة لمدى قدره المنشاة على الاستمرار، ومن ثم يجب على المراجع الخارجي عند تخطيط وتنفيذ إجراءات المراجعة وعند تقييم نتائجها الحكم على مدى ملاءمة تطبيق الإدارة لافتراض الاستمرارية عند إعداد القوائم المالية .

وأوضح المعيار انه يجب علي المراجع الخارجي أيضا مراعاة انه إذا كان هناك شك كبير في قدره المنشاة على الاستمرارية أن يتم الإفصاح عن ذلك في القوائم المالية . ويجب أن يقوم المراجع الخارجي أيضا بدراسة مدي ملاءمة تطبيق الإدارة لافتراض الاستمرارية ، حتى لو لم يتضمن إطار إعداد التقارير المالية المستخدم في إعداد القوائم المالية صراحة من الإدارة عمل تقييم محدد لقدره المنشاة على الاستمرارية .

وفي حاله وجود أحداث أو ظروف قد تودي إلى شك جوهري في مدي قدره المنشاة على الاستمرار ، فيجب على المراجع الخارجي أن يقوم بما يلي :

(أ) فحص خطة الإدارة وإجراءاتها المستقبلية بناء علي تقييم لافتراض الاستمرارية .
(ب)الحصول علي أدله مراجعه كافيه ومناسبة لتأكيد ، أو استبعاد ، الشك في قدره المنشاة على الاستمرار، وذلك عن طريق تنفيذه للإجراءات التي يعتبرها ضرورية ، ويشمل ذلك دراسة مدي فاعليه خطط الإدارة وأيه عوامل مخففه أخرى.
(ج)الحصول علي إقرارات مكتوبة من الإدارة عن خططها وإجراءاتها المستقبلية.

وفي ضوء أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها ، يجب أن يقوم المراجع الخارجي بممارسة الحكم الشخصي لتحديد ما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري فيما يتعلق بأحداث أو ظروف قد تودي منفردة ، أو مجتمعه ، إلى شك جوهري في مدي قدره المنشاة على الاستمرار ، ويعتبر أن هناك عدم تأكد هام عندما يكون الأثر المتوقع للأحداث ، أو الظروف ، حول قدره المنشاة على الاستمرار جوهريا ، وذلك في ضوء الحكم الشخص للمراجع ، وفي هذه الحالة يجب أن يتم الإفصاح عن طبيعة عدم التأكد والأثر المتوقع له حتى لا يكون عرض القوائم المالية مضللا.

وفي حاله ما إذا كان استخدام افتراض الاستمرارية بعد ملائما للمنشاة ولكن هناك عدم تأكد جوهري ، يجب أن يقوم المراجع بدراسة ما إذا كانت القوائم المالية للمنشاة :
(أ)تفضح بشكل كاف وملائم عن الأحداث أو الظروف الأساسية التي أدت إلى الشك في قدره المنشاة على الاستمرار ، وخطة الإدارة لمواجهة هذه الأحداث أو الظروف .
(ب)تتضمن صراحة أن هناك عدم تأكد هام يتعلق بأحداث أو ظروف من شانها أن تؤدي إلى الشك في قدره المنشاة على الاستمرار ، بألا تستطيع المنشاة تحقيق أصولها وتسويه التزاماتها من خلال النشاط العادي لها .

وإذا ما تم الإفصاح بالشكل الكاف في القوائم المالية ، فيجب أن يصدر المراجع الخارجيرأياً غير متحفظاً ولكن يتم تعديل تقرير المراجع الخارجي ليتضمن فقره إيضاحية تالية لفقرة الرأي لتوجيه انتباه القارئ إلى وجود عدم تأكد هام يتعلق بالحدث أو الظرف والذي من شانه أن يؤدي إلى شك جوهري في قدره المنشاة على الاستمرار ، كما يلفت الانتباه إلى الإيضاح الوارد بالقوائم المالية الذي يتضمن المعلومات الواجب الإفصاح عنها .

وفي حاله إذا لم تتضمن القوائم المالية الإفصاح الكافي ، فيجب أن يصدر المراجع الخارجيرأياً متحفظاً ، أو رأياً عكسياً ، على القوائم المالية –حسب الأحوال– طبقا لمعيار المراجعة المصري

رقم (٧٠١) "التعديلات على تقرير المراجع الخارجي " ، ويجب أن يتضمن إشارة صريحة إلى حقيقة أن هناك تأكد هام قد يودي إلى شك جوهري في قدره المنشاة على الاستمرار .

إما إذا كان المراجع على قناعة كافية بأن المنشاة لن تتمكن من الاستمرار في مزاولة أنشطتها ، فيجب أن يصدر رأياً عكسياً إذا ما كانت القوائم المالية قد أعدت بافتراض استمرارية المنشاة . فعندما تسفر إجراءات المراجعة التي تم تنفيذها والمعلومات التي تم الحصول عليها ، بما في ذلك تقييم مدي فاعلية خطط الإدارة ، عن قناعة المراجع بأن المنشاة لن تتمكن من الاستمرار في أنشطتها ، ففي هذه الحالة ، وبغض النظر عن كفاية الإفصاح بالقوائم المالية ، يكون من رأي المراجع عدم ملاءمة افتراض الاستمرارية لإعداد القوائم المالية للمنشاة وبالتالي يصدر رأياً عكسياً عليها .

وعندما تصل الإدارة لقناعة بأن افتراض الاستمرارية المستخدم لإعداد القوائم المالية للمنشأة لا يتلاءم مع ظروفها ، فإنه يجب أن تعد القوائم المالية باستخدام أساس بديل معترف به يتناسب مع هذه الظروف . وإذا أسفرت إجراءات المراجعة الإضافية ، التي تم تنفيذها، والمعلومات التي تم الحصول عليها ، عن سلامة الأساس البديل المستخدم في إعداد القوائم المالية وكفاية الإفصاح الوارد بها ، فيمكن للمراجع في هذه الحالة أن يصدر رأياً بدون تحفظ. وقد يري المراجع إضافة فقره توضيحيه في تقريره للفت انتباه القارئ إلى الأساس البديل الذي تم استخدامه في إعداد هذه القوائم المالية.

ويتضح مما سبق أن معايير المراجعة المصرية لم تراقب التعديلات الأخيرة التي أجريت على معايير المراجعة الدولية ، حيث قام IAASB بإصدار معيار المراجعة الدولي (ISA.570,2015) ، وفقاً لهذا المعيار يجب على المراجع الخارجي الحصول على الأدلة الكافية والملائمة بشان مدي ملائمة تطبيق الإدارة لافتراض الاستمرارية عند إعداد القوائم المالية ، كما يجب على المراجع بناء على الأدلة التي تم التوصل إليها – تقييم مدى وجود عدم تأكد جوهري بناء على الأحداث أو الظروف التي يمكن أن تودي – بصوره منفردة أو مجتمعه – إلى وجود شك جوهري بشان قدره المنشاة علي الاستمرار . ويقصد بعدم التأكد الجوهري أن تكون الأحداث و الظروف المؤدية للشك في قدره الشركة على الاستمرار جوهرية ، ويحدث ذلك عندما ترتفع احتمالات حدوثها وقوة تأثيرها .

وعندما يصل المراجع الخارجي إلى استنتاج بملاءمة تطبيق الإدارة لافتراض الاستمرارية عند إعداد القوائم المالية ، وكانت الأحداث والظروف التي تم تحديدها ، تمثل عدم تأكد جوهري، يجب عليه في هذه الحالة تحديد وتقييم مدي ملاءمة وكفاية إفصاح الإدارة عن الأحداث والظروف التي قد تودي للشك في قدره الشركة على الاستمرار وكذلك عن الخطط التي قامت بوضعها لمواجهه هذه الأحداث والظروف ووجود حاله عدم تأكد جوهري .

وفي حاله قيام الإدارة بالإفصاح بشكل كاف عن عدم التأكد الجوهري في القوائم المالية ، يجب على المراجع الخارجي أن يبدي رأياً غير معدل unmodified opinion مع أضافه فقره بعد فقره الرأي بعنوان عدم التأكد الجوهري فما يتعلق بالاستمرارية ويشير فيها إلى رقم الإيضاحات المتممة في القوائم المالية والمتعلقة بالأحداث والظروف الأساسية وخطط الإدارة لمواجهه هذه الأحداث ووجود عدم تأكد جوهري يتعلق بقدره الشركة على الاستمرار ، بينما في معيار المراجعة الدولي (ISA,570) القديم والمتوافق معه معيار المراجعة المصري (٥٧٠) ففي مثل تلك الحالة يجب أن يصدر المراجع رأياً نظيفاً ولكن يتم تعديل تقرير المراجع الخارجي ليتضمن فقره إيضاحيه ، للفت انتباه القارئ إلى وجود عدم تأكد هام يتعلق بالحدث أو الظرف ، والذي من شانه أن يؤدي إلى شك جوهري في قدره المنشاة على الاستمرار ، كما يلفت الانتباه إلى الإيضاح الوارد بالقوائم المالية الذي يتضمن المعلومات الواجب الإفصاح عنها .

أما إذا اتضح للمراجع انه لم يتم الإفصاح عن حاله عدم التأكد الجوهري بشكل كاف وملائم في القوائم المالية ، فقد اتفق كلا المعياريين ISA 570 المعدل ، ISA 570 قبل التعديل والذي يتوافق معه معيار المراجعة المصري رقم (٥٧٠)علي انه يجب علي المراجع الخارجي في هذه الحالة أن يقوم بإبداء رأي متحفظ أو معاكس وفقا للمعيار الدولي المعدل (ISA ,705) ، على أن يوضح المراجع في فقرة أساس الرأي (المتحفظ أو المعاكس) سبب تعديل الرأى وهو وجود حالة عدم تأكد جوهري ، وأنه لم يتم الإفصاح بشكل كاف وملائم عن هذا الأمر في القوائم المالية (ISA,570,Revised,2015).

وفي هذا الشأن أكاديمياً ، تناولت دراسة نمرة (٢٠٠٤) مسئولية المراجع الخارجي عن تقييم مدي ملاءمة افتراض الاستمرارية وكيفيه الإفصاح عن ذلك في تقريره عن القوائم المالية وذلك وفقا للمعيار الأمريكي (SAS 59)، معيار المراجعة البريطاني (SAS130) والمعيار الاسترالي (AUS708) ، ومعيار المراجعة الدولي رقم (٥٧٠). وأوضحت هذه الدراسة أن جميع هذه المعايير لا تلزم المراجع الخارجي بتأدية إجراءات مراجعه تصمم خصيصا للتأكد من ملاءمة

افتراض الاستمرارية ، ولكنها تلزمه بتأدية إجراءات مراجعه إضافية فقط في حاله وجود شك جوهري بشان الاستمرارية ، كما أن هذه المعايير لم تهتم بتقديم أدوات ونماذج محدده يمكن أن يستخدمها المراجع في التأكد من مدي ملاءمة افتراض الاستمرارية، وإنما قدمت إرشادات عن الظروف والأحداث التي تثير الشك في الاستمرارية. وفي ظل هذه المعايير أيضا ، لا يعتبر المراجع الخارجي مسئولا إذا اصدر تقريرا نظيفا دون إشارة إلى مسالة الاستمرارية، ثم تعلن الشركة إفلاسها بعد ذلك بوقت قصير .

كما استهدفت دراسة زعطوط (٢٠١٢) اختبار ودراسة الآثار المتوقعة للازمه المالية على مسئوليه المراجع الخارجي ليكون بمثابة جهاز إنذار مبكر بشان احتمال عدم استمرار منشاة العميل في المستقبل ، وكذلك دراسة مدى إدراك مراجعي الحسابات في مصر لهذه المسئولية ولتداعيات الأزمة المالية على تلك المسئولية ، وتوصلت الدراسة إلى عدم سلامة الأحكام المهنية للمراجعين بشان الاستمرارية ، وأوضحت الدراسة أن ذلك يرجع إلى وجود خلل ما بشان الكيفية التي يتم بها تطبيق متطلبات المعايير. إلا أن دراسة يوسف (٢٠١٦)٠ قدمت تفسيراً أخر لتلك النتيجة ، وهو أن عدم سلامة الأحكام المهنية للمراجعين بشأن الاستمرارية في مصر قد يرجع إلى عدم التحديد الدقيق في معيار المراجعة المصري ، الخاص بالاستمرارية ، لمسئولية المراجع الخارجي في هذا الشأن، وترك الأمر للحكم الشخصي للمراجع الخارجي ، الذي يتأثر بالعديد من العوامل منها الخوف من رد فعل عميل المراجعة على تقريره المعدل بالاستمرارية ، فضلا عن رد فعل السوق الذي قد يكون سلبيا علي الشركة، بدرجة أكبر مما يعنيه رأيه المهني بخصوص الاستمرارية .

ويخلص الباحث مما سبق ، إلى أن معيار المراجعة المصري رقم ٥٧٠ "الاستمرارية" ما هو إلا ترجمة حرفية لمعيار المراجعة الدولي رقم ٥٧٠ الصادر عام ٢٠٠٣ ، حيث أكد هذا المعيار على ضرورة قيام المراجع بدراسة مدى ملاءمة تطبيق الإدارة لافتراض الاستمرارية ، وانه يجب على المراجع – في حاله وجود أحداث أو ظروف قد تؤدي إلى وجود شك جوهري في قدره المنشاة على الاستمرار – أن يقوم بفحص خطه الإدارة وإجراءاتها المستقبلية ، والحصول على أدله مراجعه كافيه لتأكيد أو استبعاد الشك في قدره المنشاة على الاستمرار . وبناء على هذه الأدلة ، يجب أن يقوم المراجع بممارسة الحكم الشخصي ، لتحديد ما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري فيما يتعلق بأحداث أو ظروف قد تودي ، بصورة منفردة ، أو مجتمعة ، إلى شك جوهري في قدره المنشأة على الاستمرار . كما خلصت الدراسات الأكاديمية المصرية في مجال مسئولية المراجع الخارجي عن الاستمرارية ، إلى عدم سلامة الأحكام المهنية للمراجعين بشأن الاستمرارية

فـي مصـر ، والـذي يرجـع إلـى عـدم التحديـد الـدقيق فـي معيـار المراجعـة المصـري ، الخـاص بالاستمرارية ، لمسئولية المراجع الخارجي في هذا الشأن ، وترك الأمر للحكم الشخصي للمراجع الخارجي .

٢/٦-تحليل اثر الجودة الحقيقية والجودة المدركة لعملية المراجعة على تكلفه التمويل بالملكية واشتقاق فروض البحث :

اهتمت العديد من الدراسات (Geiger and Raghunandan,2002; Borja,2015;Khaddafi,2015;Krishnan,et al.,2013;Li,et al.,2009;Li,et al.,2009 ;Dakhlaoui,et al.,2017;Bryan and Reynolds,2016) ببحث العلاقة بين جوده عمليه المراجعة وتكلفه حقوق الملكية. ويمكن تقسيم هذه الدراسات إلى مجموعتين ، تتناول المجموعة الأولى أثر الجودة الحقيقية لعملية المراجعة ، مقاسة بسلامة رأي المراجع بشان الاستمرارية ، على تكلفه حقوق الملكية ، بينما تتناول المجموعة الثانية العلاقة بين الجودة المدركة لعملية المراجعة ، مقاسة بحجم مكتب المراجعة ، وتكلفه حقوق الملكية ، وفيما يلي تحليل لمجموعتي الدراسات .

١/٢/٦ : تحليل الدراسات التي تناولت أثر الجودة الحقيقية لعمليه المراجعة على تكلفة حقوق الملكية واشتقاق الفرض الأول للبحث:

بداية أوضحت بعض الدراسات (Knechel and; Geiger and Rama,2006 ; Myers,et al.,2014; Vanstraelen,2007) أن جوده وسلامه آراء المراجعين بشان الاستمرارية تعني انخفاض معدلات حدوث أخطاء تقرير المراجعة ، حيث يوجد نوعان من أخطاء تقرير المراجعة Audit Reporting errors بشان الاستمرارية وهما :

أ)الخطأ من النوع الأول(a type I error): قيام المراجع بإصدار رأي معدل بشان قدرة الشركة علي الاستمرار وذلك لعميل لم يصل إلى مرحله الإفلاس في العام التالي لإصدار هذا الرأي واستمر في مزاولة أنشطته وأعماله .

ب)الخطأ من النوع الثاني(a type II error) : قيام المراجع بإصدار رأي غير معدل بشان قدرةالشركة علي الاستمرار وذلك لعميل وصل فعلياً لمرحله الإفلاس في العام التالي لإصدار هذا الرأي، أو بمعني أخر ، فشل المراجع في إصدار رأي معدل بشان قدرة الشركة على الاستمرار وذلك قبل وصول منشاة العميل إلى مرحلة الإفلاس .

كما أوضحت هذه الدراسات أيضا انه يترتب علي حدوث أخطاء تقرير المراجعة بشان الاستمرارية أضرار جسيمه للمراجعين ، حيث ينتج عن حدوث النوع الأول من خطا التقرير عدم رضا العميل على حصوله علي تقارير معدله ، مما يدفعه ذلك إلى إنهاء التعاقد مع المراجع واستبداله باَخر ، ومن ثم يفقد المراجع العوائد المستقبلية التي كان سيحصل عليها إذا استمر في مراجعة حسابات هذا العميل .أما في النوع الثاني من خطا التقرير ، أن فشل المراجع في إصدار تقارير متحفظة فيما يتعلق بقدره الشركة علي الاستمرار قبل إعلان الشركة إفلاسها سوف يودي إلى تعرض المراجع الخارجي للدعاوي القضائية وفقد سمعته المهنية وتحمل التكاليف المرتبطة بهذه الدعاوي القضائية .

ونظرا لأهمية رأي المراجع الخارجي بشان الاستمرارية بالنسبة لأصحاب حقوق الملكية ، من خلال تقديمه لمعلومات خاصة عن خطر التمويل بالملكية والصحة المالية للشركات المستثمر فيها ، فقد قامت العديد من الدراسات(Knechel and Vanstraelen,2007 ; Dakhlaoui,et al.,2017;Amin,etal,2014,Krishnan,etal,2013;) باختبار أثر الجودة الحقيقية لعمليه المراجعة ، والمتمثلة في سلامه رأي المراجع بشأن الاستمرارية ، على تكلفه حقوق الملكية ، والتي تعتبر أحد عناصر تكلفه التمويل ، التي تنقسم إلى تكلفه التمويل بالملكية وتكلفه التمويل بالاقتراض .

ويمكن تعريف تكلفه التمويل بالملكية علي أنها أقل عائد يجب علي الشركة تحقيقه لملاكها المساهمين فيها لتعويضهم عن تحملهم للمخاطر المرتبطة بهذا الاستثمار ، وعن مقدار التغير في قيمه النقود عبر الزمن، وتساوي تكلفه الفرص البديلة التي يتحملها المستثمرون نتيجة استثمارهم في الشركة . ويقوم مفهوم تكلفه حقوق الملكية علي أن المساهمين في مشروع ما بإمكانهم استثمار أموالهم في أي مشروع أخر. ولكي يقرر هؤلاء المساهمين أن يستثمروا أموالهم في هذا المشروع فعليه تحقيق عائد لا يقل عما يمكنهم تحقيقه من مشروع مشابه له . وبطبيعة الحال يجب أن لا يقل هذا العائد عما يمكن أن يحصل عليه المستثمرون بدون أي تعب ، أو مخاطر، عن طريق الاستثمار في السندات الحكومية ، والتي يطلق علي عائدها بالعائد الخالي من المخاطرة ، ويبني المستثمرون توقعاتهم بناء على المخاطر المرتبطة بالاستثمار في المشروع، فكلما زادت المخاطر زادت تكلفه حقوق الملكية له (Poorzamani and Krishnan, et al., 2013; Rajabbzadeh,2013).

ولقد قام البعض (Dakhlaoui,et al.,2017;Krishnan,et al.,2013) باختبار أثر ارتفاع مستوي جوده خدمة المراجعة ، متمثله في ارتفاع مستوي جوده ودقه تقارير المراجعة ، على إدراكات المستثمرين لمستوى جوده ومصداقية القوائم المالية ومستوي مخاطر المراجعة مقاسة من خلال استخدام تكلفه حقوق الملكية . وأوضحت دراسة (Bruynseels,etal,2011) أن مستوي جوده ودقه تقارير المراجعة يرتفع في حاله قيام المراجع بإصدار رأي معدل بشان قدرة الشركة على الاستمرار وذلك خلال ١٢ شهر قبل وصول الشركة بالفعل إلى مرحلة الإفلاس.

وتوصلت هذه الدراسات إلى أن ارتفاع مستوي جوده خدمة المراجعة ، والمتمثلة في ارتفاع مستوي جوده ودقة تقارير المراجعة ، يؤثر بشكل سلبي على تكلفه حقوق الملكية ، أن سلامة وجودة آراء المراجعين بشان الاستمرارية تؤثر على إدراكات المستثمرين لمستوي جوده ومصداقية القوائم المالية ومستوي مخاطر المراجعة . إذ يدرك المستثمرون ، في حاله سلامة رأي المراجعين بشان الاستمرارية ، بزيادة مستوي وضوح ودقه ومصداقية المعلومات الواردة في القوائم المالية ، و انخفاض مستوي مخاطر المعلومات ومخاطر المراجعة في هذه الحالة ، مما يحفز ذلك المستثمرين على تخفيض معدل العائد المتوقع الحصول عليه مقابل استثمار أموالهم في الشركة. أو بمعني أخر، سوف يقوم المستثمرون بتخفيض معامل خصم التدفقات النقدية المستقبلية نتيجة لانخفاض مستوي مخاطر المعلومات ومخاطر المراجعة في هذه الحالة .

وفي نفس السياق ، ومن خلال دراسة تطبيقيه على مجموعتين من الشركات، إحداهما شركات متعسرة والأخرى غير متعسرة ، وذلك عن الفترة من ٢٠٠٠-٢٠١٠ ، اختبرت دراسة (Amin,etal,2014) أثر قيام المراجع بإصدار رأي معدل بشان قدره الشركة على الاستمرار على تكلفه حقوق الملكية . وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طرديه جوهريه بين قيام المراجع بإصدار آراء معدلة، فيما يتعلق بقدره الشركة علي الاستمرار ، وتكلفه حقوق الملكية . ويرجع ذلك إلى أن المراجع قد يشير بإصداره هذا الرأي إلى عدم ملاءمة افتراض الاستمرارية كافتراض محاسبي أساسي يستخدم في إعداد القوائم المالية . وهذا يعني انخفاض مستوي جوده المعلومات الواردة في القوائم المالية ووجود عدم تأكد جوهري بشان تحقق التدفقات النقدية المستقبلية ووجود مشاكل كثيرة في الشركة تودي إلى زيادة مخاطر الاستثمار فيها، مما يدفع ذلك المستثمرين إلى حماية مصالحهم الشخصية من خلال المطالبة بمعدل عائد مرتفع على الاستثمار ، مقابل تحملهم لهذه المخاطر ، مما يعني زيادة تكلفه حقوق الملكية .

ويخلص الباحث مما سبق، إلى أن جودة ودقه آراء المراجعين بشان الاستمرارية تؤثر على إدراكات المستثمرين لمستوى جوده القوائم المالية ومستوي مخاطر المراجعة، حيث يدرك المستثمرون ، في حاله سلامة آراء المراجعين بشأن الاستمرارية ، بارتفاع مستوى جوده ومصداقية القوائم المالية وانخفاض مستوى مخاطر المراجعة في هذه الحالة ، مما يدفع ذلك المستثمرين إلى تخفيض معدل العائد المتوقع أن يحصلوا عليه مقابل استثمار أموالهم في الشركة، مما يعني انخفاض تكلفه حقوق الملكية . وبناء علي ذلك يمكن اشتقاق فرص البحث الأول علي النحو التالي :

الفرض الأول (H1) :يؤثر مستوى الجودة الحقيقية لعملية المراجعة ، مقاسة بسلامة رأي المراجع بشان الاستمرارية ، سلباً على تكلفه حقوق الملكية .

٢/٢/٦- تحليل الدراسات التي تناولت أثر الجودة المدركة لعملية المراجعة على تكلفة حقوق الملكية واشتقاق الفرض الثاني للبحث :

بداية فقد قامت مجموعه من الدراسات(Geiger and Raghunandan,2002; Nogler,2008;Geiger and Rama,2006;Wertheim and Flower,2005; Khaddafi,2015;Myers,et al.,2014;Foroghi and Shahshahani,2012; Hapsoro and Santoso,2018) باختبار أثر حجم مكتب المراجعة على مستوى الجودة المدركة لعملية المراجعة ، والذي يتحدد من خلال جودة وسلامه آراء المراجعين بشان الاستمرارية، وقد توصلت هذه الدراسات إلى نتائج مختلطة في هذا الشأن ، حيث توصلت دراسات (Hapsoro and Santoso,2018;Khaddafi,2015;Wertheim and Flower,2005) إلى وجود علاقة طرديه معنوية بين حجم مكتب المراجعة ومستوي الجودة المدركة لخدمة المراجعة ، إذ يدرك أصحاب المصلحة أنه سوف يزداد مستوى جوده خدمة المراجعة في حالة استخدام مكاتب المراجعة كبيره الحجم لتقديم خدمة المراجعة ، بينما سوف ينخفض مستوى جوده خدمة المراجعة في حالة استخدام مكاتب مراجعة صغيره الحجم لتقديم هذه خدمة.

وأوضحت دراسة (Khaddafi,2015) من خلال التطبيق على عينة من ١٧ شركه صناعية مسجله في بورصة الأوراق المالية في اندونيسيا ، عن الفترة من ٢٠٠٩-٢٠١٢، أن استخدام مكاتب المراجعة كبيره الحجم لتقديم خدمة المراجعة يرتبط ايجاباً بجودة وسلامة آراء المراجعين بشان الاستمرارية ، حيث يزداد احتمال قيام المراجعين في مكاتب المراجعة كبيره الحجم بإصدار آراء معدله بشان الاستمرارية في حاله وجود مشاكل مالية تواجهها الشركة ، وذلك مقارنة بالمراجعين في مكاتب المراجعة صغيره الحجم . ويرجع ذلك إلى رغبه هذه المكاتب في

المحافظة علي سمعتها المهنية وتجنب خطر التقاضي وفقدان عملائها في حاله فشل عمليه المراجعة ، بالإضافة إلى قدره هذه المكاتب علي المحافظة علي استقلاليتها نظرا لوجود قاعدة كبيره من العملاء لديها ، لذلك تميل مكاتب المراجعة كبيره الحجم إلى الكشف ، والتقرير عن ، أي قضايا متعلقة بالاستمرارية .

وهذا ما يؤكد نتائج دراسة (Wertheim and Flower,2005) التي توصلت ، من خلال التطبيق على عينة تتكون من ٦٩٦ شركه وصلت بالفعل إلى مرحلة الإفلاس ، وذلك خلال الفترة من ١٩٩٧-٢٠٠١، إلى قيام مكاتب المراجعة كبيره الحجم بإصدار آراء معدله بشان الاستمرارية ، وذلك خلال العام الذي يسبق وصول الشركة بالفعل إلى مرحلة الإفلاس ، وهذا يعني أن حجم مكتب المراجعة يؤثر بشكل إيجابي علي جودة آراء المراجعين بشأن الاستمرارية .

كما قامت دراسة (Geiger and Rama,2006) بالتطبيق على عينتين، العينة الأولى مكونه من ١٠٤٢شركة صناعية حصلت علي تقارير متحفظة ، فيما يتعلق بالاستمرارية ، وذلك من خلال الفترة من١٩٩٠-٢٠٠٠، والعينة الثانية مكونه من ٧١٠ شركه أعلنت إفلاسها خلال الفترة من ١٩٩١-٢٠٠١ ، وتم فحص تقارير المراجعة الخاصة بهذه الشركات والتي تم أصدراها في العام السابق لإعلان الشركة إفلاسها . وتوصلت الدراسة إلى انخفاض معدلات حدوث أخطاء تقارير المراجعة من النوع الأول والنوع الثاني في حاله استخدام مكاتب المراجعة كبيره الحجم لتقديم خدمة المراجعة ، وهذا يعني ارتفاع مستوي جودة ودقة تقارير المراجعة في هذه الحالة . ويرجع ذلك إلى أن هذه المكاتب لديها الكثير من الموارد ، والتي تقوم باستثمارها في مجال تكنولوجيا المعلومات وتطوير منهجيات وتقنيات المراجعة وتدريب المراجعين ، وذلك لتطوير وتنمية مهاراتهم وكفاءاتهم المهنية ، مما يساعد ذلك علي تحسين جوده آراء المراجعين بشان الاستمرارية ، والقدرة على التمييز بين الحالات التي تستوجب ، والحالات التي لا تستوجب، إصدار آراء معدله بشأن الاستمرارية ، وهذا ما اتفقت معه نتائج دراسة (Myers,et al.,2014) في هذا الشأن.

لقد خلصت دراسة(Geiger and Raghunandan,2002) إلى أن انخفاض معدلات حدوث أخطاء تقرير المراجعة من النوع الثاني ، في حالة استخدام مكاتب المراجعة كبيره الحجم لتقديم خدمات المراجعة ، يرجع إلى رغبه هذه المكاتب في تجنب الخسائر التي يمكن أن تتعرض لها في حالة رفع دعاوي قضائية ضدها، سواء من حيث فقد سمعتها المهنية والتكاليف المرتبطة بالدعاوي القضائية والتعويضات التي يجب علي هذه المكاتب أن تقوم بدفعها لصاحب الدعوى،

وذلك كنتيجة لعدم قيامها بإصدار آراء معدلة بشان الاستمرارية ، وذلك قبل وصول منشاة العميل بالفعل إلى مرحله الإفلاس ، وهذا يعني ارتفاع التكاليف الناتجة عن حدوث خطا تقرير المراجعة من النوع الثاني لمكاتب المراجعة كبيرة الحجم .

ولقد اختلفت نتائج دراستي(Foroghi and Shahshahani,2012;Nogler,2008) مع نتائج الدراسات السابقة ، حيث توصلت هذه الدراسات إلى أن حجم مكتب المراجعة لا يؤثر على جوده آراء المراجعين بشان الاستمرارية ، وإنه لا يوجد اختلاف في جوده تقارير المراجعة ، سواء في حالة استخدام مكاتب مراجعه كبيرة الحجم لتقديم خدمة المراجعة ، أو في حالة استخدام مكاتب مراجعة صغيره الحجم لتقديم خدمة المراجعة .

ويخلص الباحث مما سبق إلى أن غالبية الدراسات اتفقت على ارتفاع مستوى جودة ودقة وسلامة آراء المراجعين بشان الاستمرارية وذلك في حاله استخدام مكاتب المراجعة كبيره الحجم لتقديم خدمة المراجعة ، حيث تنخفض معدلات حدوث أخطاء تقرير المراجعة من النوع الأول والنوع الثاني في هذه الحالة.

ومن ناحية أخري اختبرت مجموعه أخرى من الدراسات (Li, et al.,2009 ; Hajiha and Sobhani,2012;Chen, et al.,2011;Fernando,et al.,2010; Bryan and Reynolds,2016;Choi and Lee,2014) العلاقة بين مستوي الجودة المدركة لعمليه المراجعة ، والتي سوف يتم قياسها باستخدام حجم مكاتب المراجعة ، وتكلفة حقوق الملكية. وقد توصلت دراسات (Borja,2015;Hajiha and Sobhani,2012; Houqe,et al.,2017;Bryan and Reynolds,2016) إلى وجود علاقة عكسية معنوية بين حجم مكتب المراجعة وتكلفه حقوق الملكية ، حيث اتضح أن الشركات التي تستخدم مكاتب مراجعه كبيرة الحجم لتقديم خدمة المراجعة تنخفض لديها تكلفه حقوق الملكية بشكل أكبر من الشركات الأخرى التي تستخدم مكاتب مراجعة صغيره الحجم لتقديم خدمة المراجعة . ويرجع ذلك لإدراك مستخدمي القوائم المالية بارتفاع مستوى جوده المراجعة بصفه عامة وجودة وسلامة آراء المراجعين بشان الاستمرارية بصفه خاصة ، وذلك في حالة استخدام مكاتب كبيره الحجم لتقديم خدمة المراجعة ، والتي سوف تودي من وجهه نظرهم إلي زيادة جودة ومصداقية القوائم المالية ، وانخفاض كل من مستوي عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والملاك ومستوي مخاطر المراجعة ، الأمر الذي يدفع أصحاب حقوق الملكية إلي المطالبة بمعدل عائد منخفض على استثماراتهم ، مما يعني انخفاض تكلفة حقوق الملكية . وهذا يشير إلي أن حجم مكتب المراجعة يعتبر مؤشراً

قوياً بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية ، خاصة أصحاب حقوق الملكية ، عن مستوى جودة وسلامة آراء المراجعين بشأن الاستمرارية .

كما أوضحت دراسات (Chen,et al.,2011; Li,et al.,2009;Li,et al.,2009) أن استخدام مكاتب المراجعة كبيره الحجم لتقديم خدمة المراجعة سوف يقلل من التأثير الإيجابي لاستخدام الإدارة لممارسات محاسبية مخالفة للمبادئ المحاسبية المقبولةقبولاً عاماً ، على تكلفة حقوق الملكية . ويرجع ذلك لإدراك مستخدمي القوائم المالية بارتفاع مستوى جوده خدمة المراجعة في حالة استخدام مكاتب المراجعة كبيره الحجم لتقديم خدمة المراجعة وزيادة احتمال قيام المراجعين باكتشاف ، والتقرير عن ، الممارسات المحاسبية المشكوك فيها والتحريفات الجوهرية في القوائم المالية ، مما يودي إلي الحد من قيام الإدارة بهذه الممارسات وزيادة درجه ثقة مستخدمي القوائم المالية في مصداقية وعدالة القوائم المالية ، ويؤدي ذلك إلى قيام أصحاب حقوق الملكية بتخفيض معدل العائد المتوقع الحصول عليه مقابل استثمار أموالهم في الشركة.

وأضافت دراسات (Choi and Lee,2014;Fernando,et al.,2010; Hapsoro and Santoso,2018) أن وجود علاقة عكسية معنوية بين حجم مكتب المراجعة وتكلفه حقوق الملكية يرجع إلى الدور الرقابي القوي الذي تلعبه مكاتب المراجعة كبيره الحجم في هذه الحالة ، والذي يتمثل في التأكيد على حسن وكفاءة استخدام موارد الشركة ، بالإضافة إلى دورها في تحسين دقة ومستوى جودة المعلومات الواردة في القوائم المالية ، والذي سوف يؤدي إلى تخفيض مشكلة عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والملاك ، مما يدفع ذلك أصحاب حقوق الملكية إلى تخفيض تكلفه التمويل بالملكية.

ونخلص مما سبق إلى أن استخدام مكاتب مراجعة كبيره الحجم لتقديم خدمة المراجعة سوف يؤثر سلباً على تكلفه حقوق الملكية ، حيث سوف يدرك مستخدمي القوائم المالية ، في هذه الحالة ، بارتفاع مستوى الجودة المدركة لعملية المراجعة ، والمتمثلة في دقة وسلامة آراء المراجعين بشأن الاستمرارية،والتي سوف تنعكس سلباً على مستوى مخاطر المراجعة ، مما يدفع أصحاب حقوق الملكية إلى تخفيض معدل العائد المتوقع الحصول عليه مقابل استثمار أموالهم في الشركة، مما يعني انخفاض تكلفه حقوق الملكية . وبناء علي ذلك يمكن اشتقاق فرض البحث الثاني علي النحو التالي :

الفرض الثاني (H2) :يؤثر مستوي الجودة المدركة لعملية المراجعة ، مقاسة بحجم مكتب المراجعة ، سلباً على تكلفه حقوق الملكية .

٦/٣-منهجيه البحث :

يتناول الباحث في هذه الفرعية منهجية البحث حيث يعرض لكل من ؛ أهداف الدراسة التطبيقية، مجتمع وعينه الدراسة ، أدواتها وإجراءاتها، قياس وتوصيف متغيرات الدراسة ، أدوات التحليل الإحصائي ، ونتائج اختبار فروض البحث ، وذلك كما يلي :

٦/٣/١-أهداف الدراسة التطبيقية :

تهدف الدراسة التطبيقية إلى اختبار فروض الدراسةوتحديداً أثر مستوى الجودة الحقيقية لعملية المراجعة ، مقاسة بسلامة رأي المراجع بشأن الاستمرارية على تكلفة حقوق الملكية ، وكذلك أثر مستوى الجودة المدركة لعملية المراجعة ، مقاسة بحجم مكتب المراجعة على تكلفة حقوق الملكية، في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية .

٦/٣/٢-مجتمع وعينه الدراسة :

يتمثل مجتمع الدراسة في جميع الشركات المساهمة غير المالية المقيدة في البورصة المصرية . وتتكون عينة الدراسة من عينة حكمية من هذه الشركات. وذلك خلال الفترة من ٢٠١٣-٢٠١٦، وروعي في اختيارها ما يلي :

-أن تكون الشركة مقيده في البورصة المصرية وذلك خلال الفترة التي تغطيها الدراسة التطبيقية.

-تداول أسهم الشركة في البورصة خلال الفترة الزمنية التي تغطيها الدراسة التطبيقية .

٦/٣/٣-توصيف وقياس متغيرات الدراسة :

استنادا لفروض البحث ، يمكن تحديد متغيرات الدراسة وتوصيفها وقياسها ، كما يلي :

أ- المتغير التابع (تكلفة حقوق الملكية) :

يقصد بتكلفة حقوق الملكية أقل عائد يجب على الشركة تحقيقه لملاكها المساهمين فيها لتعويضهم عن تحملهم للمخاطر المرتبطة بهذا الاستثمار ، وعن مقدار التغير في قيمه النقود عبر الزمن ، وتساوي تكلفة الفرص البديلة التي يتحملها المستثمرون نتيجة استثمارهم في الشركة (Dakhlaoui,et al.,2017;Amin, et al.,2014;Krishnan, et al.,2013) .

وتقاس تكلفة التمويل بالملكية (رأس المال والأرباح المحتجزة) علي النحو التالي :(راشد ،٢٠١٠)

تكلفه التمويل بالملكية =توزيعات الأرباح /القيمة السوقية للأسهم العادية +معدل نمو التوزيعات

معدل نمو التوزيعات =معدل احتجاز الأرباح ×معدل العائد علي حقوق المساهمين

معدل احتجاز الأرباح =التغير في رصيد الأرباح المحجوزة /صافي أرباح العام
معدل العائد علي حقوق المساهمين =صافي أرباح العام/متوسط حقوق المساهمين

ب_المتغيران المستقلان (الجودة الحقيقية والجودة المدركة لعملية المراجعة):

تتمثل الجودة الحقيقية لعملية المراجعة في جودة وسلامة آراء المراجعين بشان الاستمرارية . وتتحقق عند انخفاض معدلات حدوث أخطاء تقرير المراجعة (Myers,et al.,2014;Knechel and Vanstraelen,2007;Geiger and Rama,2006).

وفي ظل التطبيق الحالي لمعيار المراجعة المصري رقم (٥٧٠)معيار الاستمرارية الصادر عام ٢٠٠٨ ، يتم قياس سلامة رأي المراجع بشان الاستمرارية وذلك من خلال تخصيص القيمة (١) لكل من الشركات المستقرة مالياً والحاصلة علي رأي نظيف و كذلك الشركات المتعثرةمالياً والحاصلة علي رأي نظيف مع أضافة فقره لفت الانتباه أو الحاصلة علي آراء متحفظة أو معاكسه ، وتخصيص القيمة (صفر) للحالات الأخرى بخلاف الحالات السابقة .

أما فيما يتعلق بالجودة المدركة لعملية المراجعة ، فتم استخدام حجم مكتب المراجعة كمقياس للجودة المدركة لعملية المراجعة ، حيث أوضحت دراسات عديدة (Hapsoro and Santoso,2018;Khaddafi,2015;Wertheim and Flower,2005) زيادة إدراك مستخدمي القوائم المالية بارتفاع مستوي جوده خدمات المراجعة في حالة استخدام مكاتب المراجعة كبيره الحجم لتقديم خدمات المراجعة . وسوف يتم قياس حجم مكتب المراجعة من خلال تخصيص القيمة (١) للمكاتب الشريكة مع أحد مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى BIG4، وتخصيص القيمة (صفر) للمكاتب الأخرى .

٤/٣/٦-أدوات وإجراءات الدراسة التطبيقية :

تتمثل أدوات الدراسة التطبيقية في القوائم والتقارير المالية وتقارير المراجعة للشركات المساهمة المصرية المختارة ضمن عينه الدراسة ، ومعايير المراجعة المصرية. وتشمل إجراءات الدراسة في تجميع التقارير المالية للشركات وتحديد درجه التعثر المالي لهذه الشركات وكذلك تكلفه حقوق الملكية من خلال تحليل محتوي تلك التقارير ، كما تم تحديد مدي سلامه آراء المراجعين بشان الاستمرارية من خلال فحص تقارير المراجعة الخاصة بهذه الشركات .

قامت الباحثة بفحص القوائم المالية وتقارير المراجعة لعدد(٦٤) شركة وذلك عن الفترة من٢٠١٣-٢٠١٦ ، لتصل عدد المشاهدات الى٢٤٨ مشاهدة ، وذلك من أجل تجميع البيانات اللازمة لاختبار فروض الدراسة . وتم تقسيم هذه المشاهدات إلى نوعين من الشركات وهما شركات مستقرة مالياً وشركات متعثرة مالياً ، حيث قامت الباحثة بتحديد درجه التعثر المالي لعينه الدراسة باستخدام نموذج Altman-z-score المعدل (Pustylnick,2009) ، وتم تحديد درجة التعثر المالي للشركات محل الدراسة وفقا للمعادلة التالية :

$$Z=1.2*X1+1.4*X2+3.3*X3+0.6*X4+1.0*X5$$

حيث x1 تمثل النسبة بين رأس المال العامل وإجمالي الأصول ، و x2 تمثل النسبة بين الأرباح المحتجزة وإجمالي الأصول ، وتمثل x3 النسبة بين الأرباح قبل الفوائد والضرائب وإجمالي الأصول ، و x4 تمثل النسبة بين القيمة السوقية لحقوق الملكية والقيمة الدفترية لإجمالي الديون . وتمثل x5 النسبة بين صافي المبيعات وإجمالي الأصول. وأشارت دراسة (Mahama,2015) إلي أنه إذا زادت قيمه Altman-z-score عن ٢.٩٩، فهذا يعني عدم تعرض الشركة للتعثر المالي في المستقبل . أما إذا كانت أقل من ١.٨١، فهذا يعني تعرض الشركة للتعثر المالي في المستقبل.

وقد تبين للباحثة وجود ١٥١ مشاهده تقع تحت فئة الشركات المستقرة مالياً و٩٧ مشاهده تقع تحت فئة الشركات المتعثرة مالياً .

٤/٦- نتائج اختبار فروض البحث :

لاختبار فروض الدراسة تم استخدام نموذج الانحدار لقياس العلاقة بين الجودة الحقيقية لعملية المراجعة ، أو الجودة المدركة لعملية المراجعة ، وتكلفة حقوق الملكية .

وفيما يلي نتائج اختبار فروض البحث كل على حدة :

١/٤/٦- نتيجة اختبار الفرض الأول (H1):

استهدف الفرض الأول للبحث اختبار تأثير الجودة الحقيقية لعملية المراجعة، مقاسة بسلامة رأي المراجع بشأن الاستمرارية ، على تكلفه حقوق الملكية. ولاختبار هذا الفرض تم تحويله إلى صوره فرض العدم كالتالي:

H0:لا يؤثر مستوى الجودة الحقيقية لعملية المراجعة ، مقاسة بسلامة رأي المراجع بشان الاستمرارية ، سلباً على تكلفه حقوق الملكية .

وتم استخدام نموذج الانحدار البسيط لاختبار أثر مستوى الجودة الحقيقية لعملية المراجعة على تكلفه حقوق الملكية ، وذلك لكل من الشركات المستقرة والمتعثرة . ويتمثل النموذج المستخدم لاختبار الفرض الأول فيما يلي:

$$EC=\beta 0+\beta 1AQ+£i$$

حيث EC المتغير التابع (تكلفه حقوق الملكية) ، و AQهو المتغير المستقل(الجودة الحقيقية لعمليه المراجعة، مقاسة بسلامه رأي المراجع بشأن الاستمرارية) ، و $\beta 0$ هي قيمه ثابتة تعبر عن قيمه ECعندما تكون قيمه AQ تساوي الصفر ، و $\beta 1$ تعبر عن ميل الخط المستقيم الذي يوضح العلاقة (معامل الإنحدار) .

وتحتوي النتائج علي جدولِ ANOVA والذي يوضح مقدار ما يفسر النموذج الخطي من البيانات .

جدول رقم ١/١(الشركات المستقرة)

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	5.547E18	1	5.547E18	7.285	.008[a]
	Residual	1.135E20	149	7.615E17		
	Total	1.190E20	150			

a. Predictors: (Constant), auditquality

b. Dependent Variable: equitycost

جدول رقم ١/٢(الشركات المتعثرة)

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	3.086E19	2	3.086E19	11.584	.001[a]
	Residual	2.504E20	94	2.664E18		
	Total	2.813E20	96			

a. Predictors: (Constant), auditquality

b. Dependent Variable: equitycost

وتشير قيمه F 7.285 في حاله الشركات المستقرة ، كما يتضح من الجدول رقم ١/١ ، وقيمة F 11.58 في حاله الشركات المتعثرة، كما يتضح من الجدول ١/٢، إلى أن نموذج الانحدار الخطي يفسر جزء معقول من البيانات وان الاختلافات العشوائية قليله . ويختبر جدول ANOVAمعنوية النموذج باستخدام توزيع F ، حيث يختبر الفرضية التالية :

H0: $\beta 1=0$

H1: $\beta 1\neq 0$

ولقد تم تحديد مستوى المعنوية ٠.٠٥ ويعني ذلك أن مؤشر القبول أو الرفض للفروض بناء على قيمة P-value سيكون قبول فرض العدم إذا كانت قيمة P-value أكبر من ٠.٠٥ ، أما إذا كانت أقل من ٠.٠٥ فسيتم رفض فرض العدم ، وقبول الفرض البديل ، وهو فرض البحث . وذلك لأن مستوي المعنوية يعني الوقوع في الخطأ من النوع الأول ، وهو احتمال رفض فرض العدم وهو صحيح .

وبناء علي النتائج الموجودة في الجدول رقم ١/١ ، والجدول رقم ١/٢ ، حيث أن قيمه Sig في حالة الشركات المستقرة تساوي 0.008 وفي حالة الشركات المتعثرة تساوي 0.001 والتي تعتبر اقل من 0.05 وفي كلتا الحالتين فان فرضية العدم مرفوضة . كما يتبين أن معامل التحديد R2 للنموذج في حالة الشركات المستقرة يساوي0.047 .

جدول رقم ٢/١(الشركات المستقرة)

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.216[a]	.047	.040	8.72612E8	1.157

a. Predictors: (Constant), auditquality

b. Dependent Variable: equitycost

جدول رقم ٢/٢(الشركات المتعثرة)

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.331[a]	.110	.100	1.63219E9	.717

a. Predictors: (Constant), auditquality

b. Dependent Variable: equitycost

كما يتضح من الجدول ٢/١، وهذا يعني أن النموذج يفسر 4.7% من الإختلافات في قيم المتغير التابع ، في حين 95.3% من الاختلافات ناتجة عن عوامل عشوائية . أما في حالة الشركات المتعثرة ، فقد تبين أن معامل التحديد R2 للنموذج يساوي 0.110 كما يتضح من الجدول ٢/٢ ، وهذا يعني أن النموذج يفسر ١١% من الاختلافات في قيم المتغير التابع ، في حين أن ٨٩%من الاختلافات ناتجة عن عوامل عشوائية .

ويتضح للباحثة مما سبق أن هناك فرق معنوي بين معامل التحديد للنموذج المستخدم في حالة الشركات المستقرة ومعامل التحديد للنموذج المستخدم في حالة الشركات المتعثرة ، إذ تبين أن المقدرة التفسيرية للنموذج المستخدم في حاله الشركات المتعثرة كانت أعلى من المقدرة التفسيرية للنموذج المستخدم في حاله الشركات المستقرة بما يعادل 6.3% .

ويختبر الجدول رقم ٣/١ والجدول رقم ٣/٢ معنوية معلمات النموذج بصوره منفصلة عن بعضها البعض ، حيث تحتوي هذه الجداول علي تقديرات لمعلمات النموذج مع اختبارات T .

جدول رقم ٣/١(الشركات المستقرة)

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	6.349E8	1.247E8		5.093	.000
	auditquality	-4.094E8	1.517E8	-.216-	-2.699-	.008

a. Dependent Variable: equitycost

جدول رقم ٣/٢(الشركات المتعثرة)

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	6.969E8	2.332E8		2.989	.004
	auditquality	-1.134E8	3.332E8	-.331-	-3.404-	.001

a. Dependent Variable: equitycost

ويتضح أن قيمه$\beta 1$ 4.094 – في حاله الشركات المستقرة و1.134 – في حاله الشركات المتعثرة، وبناء علي ذلك فان النموذج المقدر هو :

EC=6.349−4.094 AQ في حالة الشركات المستقرة

EC=6.969−1.134 AQ في حالة الشركات المتعثرة

كما يتضح من الجدول رقم ٣/١ أن قيمه SIG الخاصة بالمتغير المستقل (الجودة الحقيقية) في حاله الشركات المستقرة تعادل ٠.٠٠٨ أي اقل من ٠.٠٥ ، وهذا يعني أنه **سوف يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل والذي ينص على وجود تأثير لمستوي الجودة الحقيقية لعمليه المراجعة على تكلفه حقوق الملكية في حاله الشركات المستقرة** . وان قيمه sig الخاصة بالمتغير المستقل (الجودة الحقيقية) في حالة الشركات المتعثرة كما يتضح من الجدول رقم ٣/٢ تعادل ٠.٠٠١واي اقل من ٠.٠٥ ، **وبالتالي سوف يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل في هذه الحالة .**

وبالنظر إلى إشارة معامل الانحدار $\beta 1$ في الجدول رقم ٣/١ والجدول رقم ٣/٢ ، يتضح انه يوجد علاقة عكسية معنوية بين مستوي الجودة الحقيقية لعمليه المراجعة وتكلفه حقوق الملكية وذلك سواء في حاله الشركات المستقرة أو في حالة الشركات المتعثرة . وهذا يتفق مع النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة (Krishnan,etal ,2013,knechel and vanstraelen ,2007, Amin,etal,2014) بشان وجود تأثير سلبي معنوي لجوده وسلامه آراء المراجعين بشان الاستمرارية علي تكلفه حقوق الملكية .

وبناء على نتائج الدراسات الأكاديمية المصرية في مجال مسئولية المراجع الخارجي عن الاستمرارية ، والتي توصلت إلى عدم سلامة الأحكام المهنية للمراجعين بشأن الاستمرارية في مصر ، يعتقد الباحث إنه يمكن تفسير النتائج التي توصل إليها هذا البحث بشأن صحة الفرض الأول والذي ينص على وجود علاقة عكسية معنوية بين جودة وسلامة آراء المراجعين بشأن الاستمرارية وتكلفة حقوق الملكية ، بأن تكلفة حقوق الملكية لغالبية الشركات المصرية كانت مرتفعة نظراً لعدم سلامة أحكام وآراء المراجعين بشأن الاستمرارية .

٦/٤/٢- نتيجة اختبار الفرض الثاني (H2) :

استهدف الفرض الثاني من البحث اختبار تأثير الجودة المدركة لعمليه المراجعة ، مقاسة بحجم مكتب المراجعة ، على تكلفه حقوق الملكية . ولاختبار هذا الفرض تم تحويله إلى فرض العدم كالتالي :

H0 : لا يؤثر مستوى الجودة المدركة لعملية المراجعة ، والمقاسة بحجم مكتب المراجعة ، سلباً على تكلفه حقوق الملكية .

وتم استخدام نموذج الانحدار البسيط لاختبار أثر حجم مكتب المراجعة على تكلفة حقوق الملكية وذلك لكل من الشركات المستقرة والشركات المتعثرة ، ويتمثل النموذج المستخدم لاختبار الفرض الثاني من البحث فيما يلي :

$$EC=\beta0+\beta1AQ+\beta2BiG4+\beta3AQ*BiG4+\varepsilon i$$

حيث EC المتغير التابع (تكلفه حقوق الملكية) ، وتتمثل المتغيرات المستقلة في كل من الجودة المدركة لعملية المراجعة AQ وحجم مكتب المراجعة BIG4 ، و $\beta0$ هي قيمه ثابتة تعبر عن قيمه EC عندما تكون قيمه AQ,BiG4 تساوي الصفر، و $\beta1,\beta2,\beta3$ تعبر عن ميل الخط المستقيم الذي يوضح العلاقة (معامل الإنحدار).

وتحتوي النتائج علي جدول ANOVA والذي يوضح مقدار ما يفسر النموذج الخطي من البيانات.

جدول رقم ٤/١ (الشركات المستقرة)

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1.118E19	2	5.589E18	7.671	.001[a]
	Residual	1.078E20	148	7.286E17		
	Total	1.190E20	150			

a. Predictors: (Constant), big4, auditquality

b. Dependent Variable: equitycost

جدول رقم٤/٢(الشركات المتعثرة)

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	3.639E19	2	1.820E19	16.418	.000[a]
	Residual	1.042E20	94	1.108E18		
	Total	1.406E20	96			

a. Predictors: (Constant), big4, auditquality

b. Dependent Variable: equitycost

وتشير قيمه F 7.671 في حالة الشركات المستقرة كما يتضح من الجدول رقم ٤/١ ، وقيمه F 16.418 في حالة الشركات المتعثرة كما يتضح من الجدول رقم ٤/٢ ، إلى أن نموذج الانحدار الخطي يفسر جزء معقول من البيانات وان الاختلافات العشوائية قليله ، ويختبر جدولِ ANOVA معنوية النموذج باستخدام توزيع F حيث يختبر الفرضية التالية :

$H0=\beta1=0$

$H1:\beta1\neq0$

وبناء علي النتائج الموجودة في الجدول رقم ٤/١ والجدول رقم ٤/٢ ، فان فرضيه العدم مرفوضة ، حيث أن قيمه sig في حالة الشركات المستقرة تساوي 0.001 ، وفي حالة الشركات المتعثرة تساوي 0.000 والتي تعتبر اقل من 0.05 في كلا الحالتين .

الجدول رقم ٥/١ (الشركات المستقرة)

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.306[a]	.094	.082	8.53555E8	1.146

a. Predictors: (Constant), big4, auditquality

b. Dependent Variable: equitycost

جدول رقم ٢/٥(الشركات المتعثرة)

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	3.639E19	2	1.820E19	16.418	.000[a]
	Residual	1.042E20	94	1.108E18		
	Total	1.406E20	96			

a. Predictors: (Constant), big4, auditquality

b. Dependent Variable: equitycost

كما تبين أن معامل التحديد R2 للنموذج في حالة الشركات المستقرة يساوي٠.٠٩٤ كما يتضح من الجدول رقم ٥/١ ، وهذا يعني أن النموذج يفسر ٩.٤% من الاختلافات في قيم المتغير التابع ، في حين ٩٠.٦%من الاختلافات ناتجة عن عوامل عشوائية . أما في حالة الشركات المتعثرة ، فقد تبين أن معامل التحديد R2 للنموذج يساوي٠.٢٥٩كما يتضح من الجدول رقم ٥/٢ ، وهذا يعني أن النموذج يفسر ٢٥.٩% من الاختلافات في قيم المتغير التابع ، في حين ٧٤.١%من الاختلافات ناتجة عن عوامل عشوائية .

ويتضح للباحثة مما سبق أن هناك فرق معنوي بين معامل التحديد للنموذج المستخدم في حالة الشركات المستقرة ومعامل التحديد للنموذج المستخدم في حالة الشركات المتعثرة ، إذ تبين أن المقدرة التفسيرية للنموذج المستخدم في حالة الشركات المتعثرة تعتبر أعلى من المقدرة التفسيرية للنموذج المستخدم في حالة الشركات المستقرة بما يعادل ١٦.٥%.

جدول رقم٦/١(الشركات المستقرة)

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	4.886E8	2.199E8		.641	.000
	auditquality	-3.597E8	2.297E8	-.016-	-.203-	.017
	big4	-4.482E8	2.666E8	-.228-	-2.685-	.008
	big4auditquality	-5.277E8	2.441E8	-.187-	-2.162-	.021

a. Dependent Variable: equitycost

جدول رقم٦/٢(الشركات المتعثرة)

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	4.665E8	2.489E8		.767	.003
	auditquality	-4.741E8	2.987E8	-.158-	-1.174-	.022
	big4	-1.401E8	4.283E8	-.002-	-.016-	.001
	big4auditquality	-2.276E8	2.970E8	-.103-	-.766-	.015

a. Dependent Variable: equitycost

ويختبر الجدول رقم ٦/١ والجدول رقم ٦/٢ معنوية معالم النموذج بصوره منفصلة عن بعضها البعض ، حيث تحتوي هذه الجداول على تقديرات لمعالم النموذج مع اختبارات t لمعنوية معالم النموذج ، حيث قيمة β1 3.597− في حالة الشركات المستقرة و 4.471− في حالة الشركات المتعثرة ، وقيمة β2 4.482− في حالة الشركات المستقرة و 1.401− في حالة الشركات المتعثرة ، وقيمة β3 5.227 في حالة الشركات المستقرة و 2.276− في حالة الشركات المتعثرة .

وبناء على ذلك فإن النموذج المقدر هو

في حالة الشركات المستقرة EC=4.886−3.597AQ−4.482βiG4−5.277BIG4*AQ

في حالة الشركات المتعثرة EC=4.665−4.471AQ−1.401βIG4−2.276277BIG4*AQ

كما يتضح من الجدول رقم ٦/١ أن قيمه sig الخاصة بالمتغير المستقل (الجودة المدركة مقاسة باستخدام حجم مكتب المراجعة (Big4 auditquality) في حالة الشركات المستقرة تعادل ٠.٠٢١أي اقل من ٠.٠٥ ، وهذا يعني أنه **سوف يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل والذي ينص على وجود تأثير لمستوى الجودة المدركة لعملية المراجعة مقاسة باستخدام حجم مكتب المراجعة على تكلفة حقوق الملكية في حالة الشركات المستقرة** . وأن قيمه sig الخاصة بالمتغير المستقل (الجودة المدركة مقاسة باستخدام حجم مكتب المراجعة في حالة الشركات المتعثرة) كما يتضح من الجدول ٦/٢ تعادل ٠.٠١٥ أي أقل من ٠.٠٥ ، وبالتالي **سوف يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل في هذه الحالة .**

وبالنظر إلى إشارة معامل الانحدار β3 في الجدول رقم ٦/١ ، والجدول رقم ٦/٢ ، يتضح أنه توجد علاقة عكسية معنوية بين مستوى الجودة المدركة لعمليه المراجعة مقاسة بحجم مكتب المراجعة وتكلفه حقوق الملكية ، وذلك سواء في حالة الشركات المستقرة أو في حالة المتعثرة. وهذا يتفق مع النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة
(Hajiha and Sobhani,2012;Chen,et al.,2011;Li, et al.,2009;
Choi and Lee,2014) بشان وجود تأثير سلبي معنوي لحجم مكتب المراجعة على تكلفة حقوق الملكية .

ونظرا لقلة عدد مكاتب المراجعة كبيرة الحجم التي تعاقدت معها الشركات محل الدراسة ، حيث إنها كانت تمثل نسبة لا تتجاوز ٢٥% من إجمالي عدد مكاتب المراجعة ، يعتقد الباحث بأنه يمكن تفسير النتائج التي توصل إليها هذا البحث بشأن صحة الفرض الثاني والذي ينص على وجود علاقة عكسية معنوية بين حجم مكتب المراجعة وتكلفة حقوق الملكية ، بأن تكلفة حقوق الملكية لغالبية الشركات المصرية كانت مرتفعة ، وذلك لعدم تعاقد هذه الشركات مع مكاتب المراجعة كبيرة الحجم لتقديم خدمة المراجعة .

٦/٥ –نتائج البحث والإجابة على أسئلته والتوصيات ومجالات البحث المقترحة :

تستهدف الدراسة في هذه الفرعية عرض أهم النتائج التي توصل إليها البحث بشقيه النظري والتطبيقي ، والإجابة عن أسئلته ، بالإضافة إلى اقتراح بعض التوصيات ومجالات البحث المستقبلية ، وذلك علي النحو التالي :

٦/٥/١ :نتائج البحث والإجابة عن أسئلته :

استهدف البحث دراسة واختبار أثر مستوى الجودة الحقيقية لعملية المراجعة ، مقاسة بسلامة رأي المراجعين بشأن الاستمرارية ، على تكلفة حقوق الملكية ، وكذا دراسة واختبار أثر مستوي الجودة المدركة لعملية المراجعة ، مقاسة بحجم مكتب المراجعة ، على تكلفة حقوق الملكية ، مع التطبيق على عينة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية . ولتحقيق هدف البحث تم تحليل الإصدارات والدراسات المحاسبية السابقة لاشتقاق فروض البحث ، ثم تم إجراء دراسة تطبيقية على عينة من الشركات غير المالية المقيدة في البورصة المصرية . وتم الإجابة على أسئلة البحث كما يلي:

*ركز السؤال الأول للبحث على التعرف على مسئوليه المراجع الخارجي عن افتراض الاستمرارية وذلك في البيئة المصرية . وقد تم الإجابة علي هذا السؤال نظريا ، حيث اتضح أن معيار المراجعة المصري بشان مسئولية المراجع عن افتراض الاستمرارية هو ترجمة حرفيه لمعيار المراجعة الدولي رقم ٥٧٠ والصادر عام ٢٠٠٣ . وقد توقف واضعو معايير المراجعة المصرية عند إصدارات معايير المراجعة الدولية عام ٢٠٠٣ ، ولم يهتموا بالتعديلات الأخيرة التي أدخلت على معايير المراجعة الدولية . وأوضح هذا المعيار انه يجب على المراجع أن يقوم بدراسة مدى ملاءمة تطبيق الإدارة لافتراض الاستمرارية ، وانه في حاله وجود أحداث أو ظروف قد تؤدي إلى وجود شك جوهري في قدره المنشاة علي الاستمرار ، فيجب على المراجع أن يقوم بفحص خطه الإدارة وإجراءاتها المستقبلية ، والحصول على أدله مراجعه كافيه لتأكيد أو استبعاد الشك في قدره المنشاة على الاستمرار . وبناء على هذه الأدلة ، يجب أن يقوم المراجع بممارسة الحكم الشخصي ، لتحديد ما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري فيما يتعلق بأحداث أو ظروف قد تودي ، بصورة منفردة أو مجتمعة ، إلى شك جوهري في قدره الشركة على الاستمرار .

*ركز السؤالان الثاني والثالث للبحث على تحديد مفهوم الجودة الحقيقية لعمليه المراجعة والمتمثلة في جوده وسلامه آراء المراجعين بشأن الاستمرارية وأثرها على تكلفة حقوق الملكية. وتم الإجابة عن هذين السؤالين نظريا وتطبيقياً . فخلصت الدراسة النظرية إلى أن جودة وسلامة آراء المراجعين بشأن الاستمرارية تعني انخفاض معدلات حدوث أخطاء تقرير المراجعة بشأن الاستمرارية من النوع الأول والنوع الثاني ، حيث يشير الخطأ من النوع الأول إلى قيام المراجع بإصدار رأي معدل بشأن الاستمرارية لعميل لم يصل إلى مرحله الإفلاس في العام التالي لإصدار هذا الرأي ، بينما يشير الخطأ من النوع الثاني إلى قيام المراجع بإصدار رأي غير معدل بشأن الاستمرارية لعميل وصل بالفعل إلى مرحلة الإفلاس في العام التالي لإصدار هذا الرأي. كما خلصت الدراسة النظرية إلى أن جودة وسلامة آراء المراجعين بشأن الاستمرارية تؤثر على إدراكات مستخدمي القوائم المالية ، وخاصة أصحاب حقوق الملكية ، لمستوي جوده القوائم المالية ومستوي مخاطر المراجعة ، حيث يدرك مستخدمو القوائم المالية ، في حاله سلامة وجودة آراء المراجعين بشان الاستمرارية ، بارتفاع مستوي جوده القوائم المالية وانخفاض مستوي مخاطر المراجعة في هذه الحالة ، مما يدفع ذلك أصحاب حقوق الملكية إلى تخفيض تكلفه حقوق الملكية . كما خلصت الدراسة التطبيقية إلى وجود تأثير سلبي معنوي للجودة الحقيقية لعملية المراجعة ، والمقاسة بسلامه آراء المراجعين بشأن الاستمرارية ، على تكلفه حقوق الملكية ، **وبالتالي تم قبول الفرض الأول .**

*ركز السؤال الرابع للبحث على ما إذا كان هناك تأثير لمستوي الجودة المدركة لعملية المراجعة، مقاسة بحجم مكتب المراجعة على تكلفه حقوق الملكية . وقد تمت الإجابة علي هذا السؤال نظريا وتطبيقيا . فخلصت الدراسة النظرية إلى أن استخدام مكاتب المراجعة كبيرة الحجم لتقديم خدمة المراجعةسوف يؤثر سلباً على تكلفه حقوق الملكية ، حيث سوف يدرك مستخدمو القوائم المالية ، خاصة أصحاب حقوق الملكية، في هذه الحالة بارتفاع مستوى الجودة المدركة لعمليه المراجعة والمتمثلة في ارتفاع مستوى دقة وسلامة آراء المراجعين بشأن الاستمرارية والتي سوف تنعكس سلباً على مستوى مخاطر المراجعة ، مما يدفع أصحاب الملكية إلى تخفيض معدل العائد المتوقع الحصول عليه مقابل استثمار أموالهم في الشركة . كما خلصت الدراسة التطبيقية إلى وجود تأثير سلبي معنوي لحجم مكتب المراجعة على تكلفه حقوق الملكية ، **وبالتالي تم قبول الفرض الثاني** .

*ركز السؤال الخامس للبحث على إذا ما كان هناك اختلاف جوهري بين تأثير الجودة الحقيقية وتأثير الجودة المدركة لعملية المراجعة على تكلفة حقوق الملكية ، وأسباب هذا الاختلاف في حالة وجوده . وتم الإجابة على هذا السؤال تطبيقيا ، فخلصت الدراسة التطبيقية إلى أن المقدرة التفسيرية لنموذج الإنحدار في حاله قياس تأثير الجودة المدركة على تكلفة حقوق الملكية كانت أعلى من المقدرة التفسيرية للنموذج في حاله قياس تأثير الجودة الحقيقية لعمليه المراجعة على تكلفه حقوق الملكية ، وذلك سواء في حالة الشركات المستقرة أو في حالة الشركات المتعثرة ، حيث تتحدد المقدرة التفسيرية للنموذج من خلال معامل التحديد R2 والذي يعتبر أعلى في حالة قياس تأثير الجودة المدركة عنه في حالة قياس تأثير الجودة الحقيقية على تكلفة حقوق الملكية، وذلك سواء في حالة الشركات المستقرة أو في حالة الشركات المتعثرةمالياً . **ويخلص الباحث مما سبق إلى وجود اختلاف جوهري بين تأثير الجودة الحقيقية وتأثير الجودة المدركة لعملية المراجعة على تكلفة حقوق الملكية** ، ويرجع ذلك إلى أن حجم مكتب المراجعة يعتبر مؤشراً قوياً لأصحاب حقوق الملكية على ارتفاع مستوي جودة ودقة تقارير المراجعة وانخفاض معدلات حدوث أخطاء تقرير المراجعة ، مما يدفعهم ذلك إلى تخفيض معدل العائد الذي يجب على الشركة أن تقوم بدفعه لتعويضهم عن تحملهم للمخاطر المرتبطة بالاستثمار.

٦/٥/٢-توصيات البحث :

في ضوء ما انتهي إليه البحث من نتائج في شقيه النظري والعملي ، وفي ضوء الإجابة عن أسئلته ، توصي الباحثة بما يلي :

_ ضرورة إجراء المزيد من البحوث التطبيقية في مجال جودة وسلامة آراء المراجعين بشأن الاستمرارية في بيئة الممارسة المهنية المصرية ، ودوره في التأثير على قرارات أصحاب المصالح ، مثل قرار الاستثمار بالأسهم ، وقرار إقراض الشركة .

_ ضرورة دعم الكفاءة المهنية للمراجعين المزاولين لمهنة المراجعة في مجال تقييم قدره عميل المراجعة على الاستمرار ، وذلك من خلال وضع خطة بالبرامج المهنية العلمية والعملية ، ومتابعه تنفيذها وتطويرها ، وكذلك عقد دوره تدريبية للمراجعين عن نماذج التنبؤ بالإفلاس مثل نموذج Altman –z–score.

_ ضرورة بذل العناية المهنية الكافية من قبل مراجعي الحسابات في مصر من أجل إعداد التقرير المناسب عن وجود شك جوهري في قدره الشركة على الاستمرار ، وكذلك دراسة الحلول الموضوعة من قبل إدارة الشركة لإزالة هذا الشك .

_ يجب علي مراجعي الحسابات في مصر الاستعانة بوسائل دعم القرار مثل النموذج الإحصائي أو نظام الخبير والشبكات العصبية عند تقييم قدره الشركة على الاستمرار .

_ ضرورة إنشاء تنظيم مهني متكامل قوي بحيث يتضمن كافه الأطراف المهتمة بالمهنة من باحثين وأكاديميين وهيئات رقابيةويكون مسئولاً عن إصدار المعايير المهنية وإجراءات للالتزام بهذه المعايير عند أداء عمليه المراجعة ، وينبغي أن يتضمن التنظيم الجديد للمهنة آليات للبت في قضايا إخلال مراجع الحسابات بمسئولياته المهنية و القانونية ومنها مسئوليته عن تقييم قدرة الشركة علي الاستمرار ، حيث أن البيئة القضائية المصرية لا يوجد بها مسئولية على المراجع في حاله إصدار رأي خاطئ عن قدره عميل المراجعة علي الاستمرار .

_ضرورة العمل على تطوير معايير المراجعة المصرية وخاصة معيار المراجعة رقم ٥٧٠ ، الخاص بالاستمرارية ، وذلك حتى تواكب التعديلات الجديدة التي طرأت على معايير المراجعة الدولية ، حيث أن معايير المراجعة المصرية ما زالت تتوافق مع معايير المراجعة الدولية الصادرة عام ٢٠٠٤، ولم يتم تعديلها حتى الآن لكي تتوافق مع المعايير الدولية بعد التعديل الذي حدث في عام ٢٠١٥.

٣/٥/٦ – مجالات البحث المقترحة :

تعتقد الباحثة بان المجالات التالية تحتاج إلى مزيد من البحوث المستقبلية :

_ أثر جودة وسلامة آراء المراجعين بشأن الاستمرارية على قراري الاستثمار ومنح الائتمان: دراسة تجريبية .

_ دراسة واختبار محددات جوده وسلامة آراء المراجعين في مصر بشأن الاستمرارية .

_ أثر جودة وسلامة آراء المراجعين بشأن الاستمرارية على مستوى خطر مقاضاةمنشآت المحاسبة والمراجعة في مصر : دراسة تجريبية .

_أثر جودة وسلامة آراء المراجعين بشأن الاستمرارية على تضييق فجوة التوقعات ، وترشيد القرارات الاقتصادية ، لمستخدمي تقرير المراجعة .

_ أثر جودة وسلامة آراء المراجعين بشأن الاستمرارية على أسعار الأسهم : دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية .

قائمه المراجع :

أولا :المراجع العربية :

-علي ،عبد الوهاب ،٢٠٠٩، " **المراجعة الخارجية الحديثة** ، الجزء الخامس الدار الجامعية- مصر، ص ١١٣-٢١٣.

-الهيئة العامة للرقابة المالية ، ٢٠٠٨، قرار وزير الاستثمار رقم (١٦٦) بشان إصدار المعايير المصرية للمراجعة والفحص المحدد ومهام التأكد الأخرى ، متاح على :
.http://www.efsa.gov.eg/content/efsa_ar/audit_pages/auditing_standards.htm

_ معايير المراجعة المصرية ،المعيار رقم (٥٧٠)**الاستمرارية** ، متاح علي :
.http://www.efsa.gov.eg/content/efsa_ar/efsa2_merge_audit/audit16.htm

_ زعطوط ، محمود محمد ناجي ، ٢٠١٢، **آليات دعم كفاءة مراقب الحسابات في الحكم على تقييم الإدارة لقدره الشركة علي الاستمرار في ضوء تداعيات الأزمة المالية العالمية** . رسالة دكتوراه غير منشوره .كليه التجارة _جامعه الإسكندرية .

- نمره ،غالب نصر مصطفي ،٢٠٠٤، مدي مسئوليه المراجع عن تقييم فرض الاستمرارية ، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة _ كليه التجارة _جامعه عين شمس** ،٢ : ٥٥-٩٦.

-يوسف ، حنان محمد إسماعيل ،٢٠١٦، اثر المحتوي الإعلامي لرأي مراقب الحسابات بشان الاستمرارية وفقا لمعيار المراجعة الدولي رقم (٥٧٠) المعدل لسنه ٢٠١٥ علي قرار منح الائتمان _دراسة تجريبية _**مجله المحاسبة والمراجعة**. ص:١٤٩-١٩٦، متاح على :
www.comm.bsu.edu.eg

- راشد ،محمد إبراهيم محمد ،٢٠١٠، **دراسة وتحليل نماذج قياس التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية في إطار الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية لتقييم أثره على تكلفه التمويل بالملكية والاقتراض (دراسة تطبيقيه علي جمهوريه مصر العربية)**.رسالة دكتوراه غير منشوره _كليه التجارة _جامعه الإسكندرية.

ثانيا :المراجع الأجنبية :

- Amin , Keval , Jagan Krishnan and Joon Sun Yang ,2014." Going Concern Opinion and Cost of Equity ", **Auditing :A Journal of Practice & Theory** , vol. 33,no. 4,pp.1-39.

- Borja,Daniel Vincent H. ,2015." Effect of Auditor Choice and Tenure on The Cost of Equity Capital of selected Listed Firms in The Philippines ", **Philippine Management Review**,vol.22,pp.1-20.

- Bruynseels , Liesbeth, W. Robert Knechel and Marleen Willekens ,2011. " Auditor Differentiation , Mitigating Management Actions , and Audit Reporting Accuracy for Distressed Firm ", **Auditing : A Journal of Practice & Theory** , vol.30,no.1,pp.1-20.

- Bryan ,David B. and J. Kenneth Reynold,2016." Auditor Size and The Cost of Equity Capital over Auditor Tenure ", **International Journal of Auditing** ,vol.20,pp.278-294.

- Chen ,Hanwen , Jeff Zeyun Chen , Gerald J. Lobo and Yanyan Wang ,2011. " Effects of Audit Quality on Earnings Management and Cost of Equity Capital : Evidence from China ", **Contemporary Accounting Research** ,vol.28,no.3,pp.892-920.

- Choi, Jong Hag and Woo Jong Lee ,2014. " Association between Big4 Auditor Choice and Cost of Equity Capital for Multiple Segment Firms ", **Accounting & Finance** ,vol.54,pp.135-163.

- Dakhlaoui , Mejda , Azhaar Lajmi and Marjene Rabah Gana , 2017. " Financial Information Quality and Cost of Equity Capital : evidence from Tunisia " , **Journal of Applied Economics and Business Research** , vol.7, No.1, pp.38-58.

- Fernado, Guy D., Ahmed M. Abdel Meguid and Randal J. Elder ,2010. " Audit Quality Attributes , Client Size and Cost of Equity Capital ", **Review of Accounting and Finance** ,vol.9,no.4,pp.363-381.

-Foroghi, Daruosh and Amir Mirshams Shahshahhani ,2012." Audit Firm Size and Going Concern Reporting Accuracy ", InterDisciplinary **Journal of Contemporary Research in Business** ,vol.3,no.9,pp.1093.

- Geiger ,Marshall A. and Dasaratha V. Rama,2006." Audit Firm Size and Going Concern Reporting Accuracy ", **Accounting Horizons** ,vol.20,No.1,pp.1-17.

-_____ and K. Raghunandan ,2002. " Conservatism of The Big six Audit Firms and Going Concern modified Audit Reports ", **Academy of Accounting and Financial Studies Journal** , vol.6,No.1.pp.165-185.

- Hajiha,Zohreh and Neda Sobhani ,2012." Audit Quality and Cost of Equity Capital : Evidence of Iran", **International Research Journal of Finance and Economics** ,ISSN 1450-2887,ISS .94,PP.159.

- Hapsoro, Dody and Tiara Rani Santoso ,2018. " Does Audit Quality mediate The Effect of Auditor Tenure , Abnormal Audit Fee and Auditor's Reputation on Giving Going Concern Opinion " , **International Journal of Economics and Financial Issues** , vol.8, no.1,pp.143-152.

- Houqe , Muhammad Nurul , Kamran Ahmed and Tonyvan Zijl ,2017, " Audit Quality , Earning Management , and cost of equity : evidence from India ", **International Journal of Auditing** , vol.21, no.2, pp. 1-39.

- International Auditing and Assurance Standards Board (IAASB) .2003.**Going concern** .International Standard on Auditing (ISA) 570New; York , NY:IFAC.

- _____.2015 . **Going Concern** . International Standard on Auditing (ISA)570 (Revised) , New York , NY:IAASB.

- Khaddafi, Muammar ,2015. " Effect of Debt Default , Audit Quality and Acceptance of Audit Opinion Going Concern in Manufacturing Company in Indonesia Stock Exchange ", **International Journal of Academic Research in Accounting** , Finance and Management Sciences ,vol.5,no.1,pp.80-91.

- Knechel, W. Robert and Ann Vanstraelen ,2007. " The Relationship between Auditor Tenure and Audit Quality Implied by Going Concern Opinions ", **Auditing : A Journal of Practice & Theory** ,vol.26,no.1,pp.113-131.

- Krishnan , Jagan ,Chan Li and Qian Wang ,2013. Auditor Industry Expertise and Cost of Equity ", **Accounting Horizons** , vol.27,no.4,pp.667-691.

- Li, Yang , Donald Stokes , Stephen Taylor and Leon Wong , 2009, " Audit Quality , Accounting Attributes and The Cost of Equity Capital ", Available at www.ssrn.com.

- _____, 2009." Audit Quality , Earnings Quality and The Cost of Equity Capital " , Available at http://opus.lib.uts.edu.au.

- Mahama, Muntari ,2015. " Detecting Corporate Fraud and Financial Distress using the Altman and Beneish models – The Case of Enron Corp ", **International Journal of Economics** , Commerce and Management ", vol.III, ISS,I,PP.1.

- Mo, Phyllis L.L. ,Oliver M. Rui and Xi Mu ,2015." Auditors' going concern Reporting in the pre and post Bankruptcy Law Eras : Chinese

Affiliates of Big 4 versus local Auditors " , The International Journal of Accounting , pp.1-30.

- Myers ,Linda A., Jaime Schmidt and Michael Wilkins , 2014. " an Investigation of recent changes in Going Concern Reporting Decisions among Big N and non big N Auditors ", **Rev Quant Finan Acc** ,vol.43,pp.155-172.

- Nogler , George E., " Going Concern Modifications , CPA Firm Size and The Enron Effect", **Managerial Auditing Journal** , vol.23,no.1,pp.51-67.

- Poorzamani , Zahra and Ayda Rajab Zadeh ,2013. " The impact of Market Share of an Auditing Firm on equity cost : Evidence from Iran" , **Life Science Journal** , vol.10, iss.6 , pp.273-278.

- Pustylnick , Igor ,2009. " Combined Algorithm of Detection of Manipulation in Financial Statements " , Available at www.ssrn.com.

- Wertheim Paul and William E. Fowler ,2005. " Audit Firm Differences in The Issuance of Going Concern Opinions Prior to Client Bankruptcy ", **Journal of Accounting and Finance Research** ,vol.13,no.5,pp.93-109.